

لثة يهدرها والتهريب لثة

- تباع للخارج بأثمان بخسة .. وتعود لنشترتها بأعلى الأسعار
- ٦٢٤ مليوناً وسبعمئة ألف ريال صادرات الخردة عام ٢٠٠٢م و٣٩٠ مليوناً عام ٢٠٠٣م
- قرار منع التصدير يفتح الباب للاستثمار المحلي والقطاع الخاص مدعو



ورش تقوم
بتقطيعها
وفرزها ..
وصغار السن
يجمعونها

□ أفران مصغرة تستخدم للمصهر

في حل مشكلة البطالة ولو بصورة متواضعة.. مشيراً إلى أن تطوير هذه الصناعة ستشكل مورداً مالياً مهماً في المستقبل لخزينة الدولة.

آراء اقتصادية

ويذهب باحثون اقتصاديون إلى أن تصدير خردة الحديد كمواد خام يؤثر بصورة كبيرة على اقتصاد البلد، وذلك لأن الوطن سيستورد كمنتجات بعشرات الأضعاف التي يتكبد الوطن خسارة عند استيراد كمية كبيرة مماثلة من الخارج.. وكان المفترض أن تنهيا الفرص الملائمة لاستغلال خردة الحديد وإعادة تصنيعها ليستفاد منها محلياً في البناء والتعمير.

لمحة تاريخية

شكلت المعادن ومنذ العصور القديمة مصدراً رئيسياً للاعتماد والاكتفاء الذاتي عليها في التصنيع وحصد المال عند المجتمعات الغابرة والحاضرة. بالتعريج على خلايا الذاكرة للاطلاع على تاريخ المعادن بما فيها الحديد والنحاس واستخداماتها والأهمية التي كانت تحتلها في ثقافة السلف عبر آلاف السنين.. نجد أن صناعة الحديد النحاس اعتمد عليها الناس منذ القدم.. فممنذ القرون الوسطى ظل تحضير الحديد كما هو.. ولقد كانت طريقة الصنع تتم باستبدال طبقات من الخام والفحم، يتم تسخينها للحصول على كتلة من الخام المنصهر والتي تكون ضرورية للقطع، بينما يسخن لكي تتم إزالة الشوائب، وذلك يتم الحصول على الحديد الخام الذي يكون جاهزاً للاستخدام.

وقد اضطرت مدن قديمة كثيرة في ذلك الوقت إلى استيراد قضبان الحديد والفولاذ الجاهزة لتصنيعها في معاملها الصغيرة الخاصة بصناعة السيوف والرماح والعدد الحربية والمنزلية الأخرى مع ارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب عدم قدرة هذه المدن على إقامة مصانع للتعددين في أراضيها.. وهناك حكاية طريفة لها صلة بهذا الموضوع ذكرها «ابن العماد الحنبلي» في كتابه «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» فقد طلب الهجريون عام ٣٥٣هـ من سيف الدولة الحمداني أمير حلب أن يمددهم بما يستطيع من الحديد الفائض عن حاجته.. ولأن الأمير الحمداني لم يكن لديه مصنع للتعددين في مملكته فیرسل قافلة محملة بقضبان الحديد والفولاذ.. ولأنه أيضاً لا يستطيع أن يجمع سيوف رجاله وخوذهم الحربية ودروعهم لبيعها إلى أصدقائه.. وهو الذي يحمي حدود الدولة الإسلامية من غزوات الروم المستمرة فقد اضطرت إلى خلع أبواب مدينة الرقة، وجمع الحديد من كل مكان فيها، حتى فوهات المجاري فبيعها إليهم بعد إعادة تصنيعها في ذلك الوقت.. فابن نحن من هؤلاء!!!

بين هذه المؤسسة الخاصة واحدى الشركات الصينية لإقامة مشروع لصهر الخردة.

صناعات استراتيجية

تعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات المهمة التي تقاس بها درجة التقدم والنمو الصناعي للدول وذلك لارتباط العديد من الصناعات الأخرى بها.. حيث تستخدم منتجاتها في تغذية تلك الصناعات بالإضافة إلى مساهمتها في تطوير المواد الصناعية الجديدة.

والمعادن عامة بما فيها خردة الحديد والنحاس خاصة احتلت بين الثروات القومية والوطنية مركزاً هاماً ذا عوائد رائدة للاقتصاد وأسواق العمل المحلية.. ورغبة في الأمام بالمزيد من التفاصيل عن الأهمية الاقتصادية للثروات المعدنية وبالذات خردة الحديد والنحاس على الصعيد المحلي.. نعرج قليلاً على الاقتصاد وتقرأ معاً ما قاله الدكتور عبدالسلام حجر - أستاذ علم الاقتصاد بجامعة صنعاء:

- صناعة الحديد تعتبر من الصناعات الواعدة في بلادنا لأنها تعتمد على استهلاك كبير ومتزايد.. وفي نفس الوقت الترية في بلادنا خام، وبالتالي فإن تجميع الخردة حديد، نحاس، ألومنيوم تمثل صناعة مهمة في الإسهام في توليد قيمة مضافة في قطاع الصناعة.. كما أن عملية التجميع والتحضير تشغل عدداً من العمال، وبالتالي فإنها تسهم

توجهات الحكومة

في كثير من الدول تجارة الخردة لا تقل أهميتها عن تجارة البترول، وقد صدرت توجيهات عليا بإعادة تصنيع الخردة بدلاً من بيعها بخمن بخص وزهيد.. هذه التوجيهات أعطت نافذة أمل لإقامة مشروع لصهر الحديد والنحاس والاستفادة منها محلياً في البناء والعمارة بين أحد المستثمرين اليمنيين والشركات الصينية والتي جاءت بعد الزيارة الأخيرة للأخ رئيس الوزراء إلى جمهورية الصين الشعبية. الدكتور/ خالد راجح شيخ - وزير الصناعة والتجارة يقول:

- خردة الحديد والنحاس ثروة وطنية قومية تهتم بها الدول الصناعية المهتمة بالصناعة، وخاصة فيما يتعلق بصهر الحديد وإعادة تصنيعه.

مستطرداً بأن الوزارة في إطار تنفيذ توجيهات القيادة السياسية الداعية إلى الاستفادة من الخردة تقوم بدعوة القطاع الخاص للاستثمار في هذه الصناعة الوطنية بإقامة المصانع التي تناط بها مهمة صهر الخردة وإعادة تصنيعها.. وقال بأن هناك مؤسسة أو شركة استثمارية تقوم بصهر الخردة وإعادة تصنيعها وتوسعى جاهدة إلى التوسع في هذا المجال.

وأضاف: هذه الشركة أو المؤسسة أسفرت مساعيها مؤخراً أثناء زيارة الأخ رئيس الوزراء إلى جمهورية الصين الشعبية بتوقيع اتفاق أولي

١٠ - ١٥ كيلوجراماً.. وبعد ترحيلها إلى أفران التسخين يعاد تدوير الحديد في سبائك خاصة لتصب في قوالب تعطيه أشكاله النهائية مثل الأنابيب وغيره، ومن ثم تخضع هذه القوالب إلى عمليات «الدرفلة» وذلك في مرحلتين: الأولى مرحلة الدرفلة الابتدائية التي تحول القوالب إلى كتل وسبائك، والثانية مرحلة الدرفلة النهائية حيث تحول الكتل والسبائك إلى قضبان وأسلاك تتخذ زوايا وأشكالاً خاصة أخرى وأسلاك حديد للبناء بطول ٤ - ٢٨م وبعد ذلك تخرج حديد بناء بمقاسات ١٠م، ١٢م، ١٤م، ١٦م، وهذه أكثر المقاسات المطلوبة في السوق وعند ذلك تكون المقاسات جاهزة وقابلة للبيع.

التشجيع مطلب رئيسي

ماذا بعد أن يطلق على مهربي الخردة إلى خارج الوطن في إطار المتاجرة بها صفة خيانة الوطن؟! ثم ماذا بعد أن توصف عملية بيعها للخارج بتدمير الاقتصاد الوطني..؟ ذلك كله يعني وجوب تهيئة الأجواء واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي بإنشاء مصانع وشركات لصهر الحديد وإعادة تصنيعه تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على هذا المصدر والمورد وتحويله إلى شريان يمد الاقتصاد الوطني بالحوية.

الشركة اليمنية - الصينية لصناعة الحديد والصلب هي الوحيدة التي تجاوبت معنا وتمكننا من معرفة أوضاعها، ورغم أنها الوحيدة إلا أن مسئولها الأول قاسم المشدلي يشكو من صعوبات كثيرة يواجهها، وبالذات من تعامل المؤسسة العامة للكهرباء لأن المصنع الخاص بالصهر يعمل بالكهرباء وتحويل - حسب قوله - الفرن الخاصة بالصهر مليء بما لا يقل عن (٥٠٠) طن حديد مصهور.. طبعاً تلزمه درجة حرارة معينة يصل إليها، وفجأة ومن دون سابق أنذار تفصل الكهرباء مسببة بذلك تجميد الحديد في الداخل مما تقوم بعملية التكمير.. وتخسر الشركة نتيجة ذلك - حسب قوله - ثلاثين ألف دولار.

ويقول: الطن الحديد الواحد متوجه يكلف كهرباء حدود (٢٥٠٠) كيلو وات مضروبة في (١٧) ريالاً للفولت الواحد.

وقال بأن سعر الكهرباء غير مشجع على إقامة مثل هذه المشاريع.. مبنياً أنها تسببت في العام ٩٨م في عزلة توسع المشروع الأمر الذي جعل المستثمر الأجنبي يوقف المشروع لأنها جاءت بفواتير خيالية تزيد عن قيمة المشروع.



□ خردة الحديد بعد صهرها